

مصدر: بن سلمان يكثف تعاقداته مع لوبيات الضغط على أعضاء الكونغرس

التغيير

كشف مصدر محلي في المملكة النقيب أن محمد بن سلمان يعمل على تكثيف تعاقداته مع جماعات لوبيات الضغط الأمريكية على أعضاء الكونغرس.

وذكر المصدر لـ "التغيير"، أن بن سلمان خصص نحو 25 مليون دولار شهريا للتعاقد مع لوبيات ضغط لمواجهة حملة معاقبته في الكونغرس.

وأوضح المصدر أن بن سلمان يستهدف خصوصا تجنيد أكبر عدد ممكن من أعضاء الكونغرس في مواجهة مشاريع قوانين معاقبته عبر لوبيات الضغط.

وأصدرت لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأميركي يوم الخميس مشروع قانونين يستهدفان بن سلمان.

وجاء ذلك في إجراءات انطلق مشروعون أمريكيون في تطبيقها اعتماداً على تقرير نشرته واشنطن الشهر الماضي، وأدان بن سلمان في اغتيال الصحافي جمال خاشقجي مطلع تشرين أو/أكتوبر 2018.

قيود على تصدير الأسلحة

بحسب شبكة CNN الأمريكية فقد قدم النائب الديمقراطي جيرى كونولي عن ولاية فرجينيا، حيث كان يعيش خاشقجي، مشروع قانون لحماية المعارضين لنظام آل سعود، بدعم من النائب الجمهوري مايكل ماكول عن تكساس.

مما أثار احتمالات تمرير التشريع الذي وصفه مساعد ديمقراطي بأنه "مهم وتوبيخ عقابي لسلوك آل سعود".

وقال المساعد: "سيكون هذا أول إجراء من الحزبين معا يتخذه الكونغرس لفرض بعض الإجراءات العقابية على المملكة".

فيما قال كونولي: "كان جمال خاشقجي جزءاً مني، يجب ألا ننسى قتله الوحشي، ويجب أن تكون هناك عدالة. سيكون مشروع القانون وسيلة لدفعنا نحو العدالة في نهاية المطاف".

ووافقت لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب أول أمس الخميس على التشريع عبر التصويت الصوتي، مما يمهد الطريق أمام تصويت المجلس عليه بكامل هيئته.

وقال غريغوري ميكس رئيس لجنة الشؤون الخارجية في نيويورك: هذا التشريع يفرض قيوداً معقولة على عمليات نقل الأسلحة الأميركية إلى وكالات المخابرات في المملكة

التي ثبت تورطها في قتل جمال خاشقجي وغيره من أشكال القمع السياسي، إلى أن يتراجع هذا القمع وإساءة معاملة المعارضين".

كما يشمل القانون "حظراً" على أجهزة المخابرات وإنفاذ القانون التي تحتجز مواطنين أمريكيين ومقيمين في المملكة أو تمنعهم وعائلاتهم من السفر".

ومشروع القانون هو نسخة معدلة وموسعة من التشريع الذي طرحه كونولي سابقاً في الكونغرس ورفضه الجمهوريون.

إقرار قانون مالييوفسكي

كما وافقت لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب الخميس على تشريع تقدم به النائب الديمقراطي توم مالييوفسكي من نيوجيرسي، وهو من أشد المنتقدين لبن سلمان.

مشروع القانون الذي تمت الموافقة عليه بالتصويت الصوتي في اللجنة الخميس، تحت اسم "قانون مالييوفسكي"

سيمنع الأمير محمد بن سلمان وجميع المدرجين على أنهم متورطون في اغتيال خاشقجي من القدوم إلى الولايات المتحدة.

من جانبها، طرحت النائبة الديمقراطية إلهان عمر تعديلاً على القانون من شأنه أن يعرض الشركات الخاصة لمحمد بن سلمان لعقوبات بموجب قانون ماغنيتسكي العالمي.

يشار إلى أن قانون ماغنيتسكي العالمي الذي صدر في عام 2016، جاء تخليداً لذكرى محام توفي في حجز الشرطة الروسية.

ويفرض عقوبات اقتصادية وحظر تأشيرة على المسؤولين الأجانب "المسؤولين عن عمليات القتل خارج نطاق القانون أو التعذيب أو غير ذلك من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المعترف بها دولياً".

تعديل قانون

بحسب التعديل الذي تطلبه عمر، فإن وزارة الخارجية الأمريكية مطالبة بإصدار تقرير في غضون ستة أشهر عن جميع المؤسسات والشركات الخاصة المملوكة كلياً أو جزئياً للأمير محمد بن سلمان.

كما سيتعين على وزارة الخارجية التصديق على ما إذا كانت هذه المنظمات قد لعبت دوراً في مقتل خاشقجي أو "أي انتهاكات جسيمة أخرى لحقوق الإنسان المعترف بها دولياً".

وما إذا كانت هذه المنظمات تخضع لعقوبات بموجب قانون ماغنيتسكي العالمي لمساءلة حقوق الإنسان، سيتم فرض عقوبات عليها.

وقبل شهر، أصدر مكتب مدير المخابرات الوطنية تقريراً غير سري طال انتظاره من مجتمع المخابرات ذكر بوضوح أن محمد بن سلمان وافق على مهمة القبض على خاشقجي أو قتله.

في اليوم نفسه، فرضت إدارة بايدن عقوبات جديدة على مسؤول استخباراتي كبير سابق وفريق حماية الأمير ومنعت 76 شخص وعائلاتهم من السفر إلى الولايات المتحدة. لكن لم يتم اتخاذ أي إجراء ضد بن سلمان نفسه.

وقد دافعت الإدارة عن نفسها بالقول إن هدفها هو "إعادة تقويم" وليس "قطع" العلاقة مع المملكة وتقول إنها وضعت حقوق الإنسان في قلب محادثاتها مع المملكة.

فيما انتقد المشرعون وجماعات حقوق الإنسان عدم وجود عقوبة مباشرة لمحمد بن سلمان بشدة، مما دفع الديمقراطيين في الكونغرس إلى البدء بسرعة في الحديث عن الإجراءات التي سيتخذونها بأنفسهم.

ودأب بن سلمان منذ سنوات على الاعتماد على لوبيات الضغط في الولايات المتحدة لتلميع صورته والتغطية على انتهاكاته.